

Distr.
GENERAL

A/48/316
25 August 1993

الجمعية العامة



ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/SPANISH

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٩ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٧	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٧	بنما
٣	الجمهورية الدومينيكية
٣	السودان
٥	قطر

* A/48/150 و Corr.1.

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين القرار ٦٠/٤٧ ألف المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي". وفي هذا القرار، قامت الجمعية العامة، في جملة أمور، بدعوة الدول الأعضاء الى تقديم آرائها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان، وبخاصة في ضوء التطورات الايجابية الأخيرة في الجو السياسي والأمني العالمي، وطلبت الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً على أساس الردود الواردة.

٢ - وتلبية لطلب الجمعية العامة، وجه الأمين العام في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ مذكرة شفوية الى حكومات الدول الأعضاء دعاها فيها الى تقديم آرائها، بحلول ٣ تموز/يوليه ١٩٩٢، وفقاً للفقرة ١٣ من القرار ٦٠/٤٧ ألف.

٣ - تلقى الأمين العام، حتى تاريخه، ردوداً من أربعة بلدان. وستصدر أي رد آخر يرد بوصفه اضافة لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

بنما

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢]

١ - يعن لجمهورية بنما، بوصفها بلداً محترماً ومحباً للسلام، أن تشير الى عمل أمين عام الأمم المتحدة في هذا الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. ويجدر بالدول المحبة للسلام في هذا المجال أن تكافح مجتمعة من أجل القضاء على خطر تزايد الأسلحة التقليدية، ومن ثم احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا سيما فيما يتعلق بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول؛ والتسوية السلمية للمنازعات والامتناع عن اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية.

٢ - وتأمل أن يؤدي الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي الى نبذ النظريات الاستراتيجية القائمة على استعمال الأسلحة النووية والى ازالة أسلحة التدمير الشامل، الأمر الذي يكفل توفير جو من الثقة والأمن الدولي، ويجب، في هذا المجال، عدم التقاعس عن بذل كل جهد ممكن لاتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع الحرب وتقليل المواجهة السياسية والحفاظ على علاقات مستقرة وتعاونية في جميع مجالات العلاقات بين الدول.

٢ - ونحن نؤيد المعايير الواردة في "برنامج للسلم" الذي وضعه الأمين العام ونرى أن من الضروري، لتعزيز الأمن الدولي، استخدام الدبلوماسية الوقائية، ومحاولة منع النزاعات وحفظ السلم. كما نرى أنه:

"يجب أن لا يفقد مجلس الأمن أبدا مرة ثانية الروح الجماعية التي لا بد منها لسير عمله على الوجه الصحيح، وهي الروح التي اكتسبها بعد تجارب عديدة. ويجب أن يسود عمله شعور صادق بتوافق الآراء النابع من الاهتمامات المشتركة، لا أن يسوده التهديد باستعمال حق النقض أو استعمال القوة من جانب أي مجموعة من الأمم. وهذا يعني أن الاتفاق بين الأعضاء الدائمين يجب أن يحظى بالدعم العميق من سائر أعضاء المجلس، ومن أعضاء الأمم المتحدة بوجه عام إذا ما أريد لقرارات المجلس أن تكون فعالة ودائمة". (المرجع نفسه، الفقرة ٧٨).

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالاسبانية]

[٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - تتمثل الإرادة الحازمة للحكومة الدومينيكية في تأييد أي إجراء تعتمد المنظمة الدولية يهدف إلى تحقيق وتعزيز حفظ السلم والأمن الدوليين من جميع جوانبهما، ولا سيما في ضوء التغييرات الأخيرة في النظام السياسي الدولي، التي غيرت أيضا من مشاريع الأمن الدولية في السيناريو الدولي.

٢ - وتكرر الحكومة الدومينيكية كذلك التزامها المطلق بمبادئ وقواعد القانون الدولي العام وبميثاق الأمم المتحدة بوصف ذلك وسيلة أيضا للإعراب عن نزعتها السلمية واحترامها لآليات حل المشاكل التي يترها النظام القانوني آنف الذكر والمشار إليها في المادة ٢٢ من ميثاق المنظمة.

السودان

[الأصل: بالعربية]

[٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - تقوية ودعم الأمن الدولي لا يتحققان إلا بتحقيق مبدأ العدالة في التنازل، إذ لا يمكن لدول العالم المختلفة أن تحس بالأمن في ظل أجواء الانتقائية وازدواجية المعايير، وفي ظل احتكار القرار في مسائل الأمن الدولي على القوى الكبرى بحكم نفوذها في مجلس الأمن وبحكم تمتعها بحق النقض. ودول العالم الثالث سوف تظل تشعر بفقدان الأمان ما لم يعدل النظام الدولي والأجهزة الدولية الحالية لكي تصبح أكثر ديمقراطية وأكثر انعكاسا للتطلعات المشروعة لمختلف الدول دون ضغط من القوى الكبرى. وهنا لا بد من تقوية دور الجمعية العامة لتصبح موازية في أهميتها لمجلس الأمن الدولي.

٢ - لا بد من وضع معايير دقيقة وموضوعية تقوم باعدادها هيئات أكاديمية مستقلة وليس سياسية تحاول تكريس واقع يؤكد هيمنة القوى الكبرى، والموضوعية مطلوبة حتى لا تنتهم دول بانتهاك حقوق الإنسان ويتم اغفال ممارسات أكثر شناعة في مواقع أخرى من العالم ويمكن لهذا الغرض إنشاء آلية لتقصي الحقائق تكون متبولة لدى كل الأطراف المعنية، وعلى ضوء ما توفره تلك الآلية من معلومات يمكن اتخاذ قرار التدخل أو عدمه. فالموضوعية وآلية تقصي الحقائق أمران مهمان حتى لا يصبح التدخل في شؤون الدول الصغرى سافرا وحتى لا تستغل الذرائع المختلفة مثل مسائل حقوق الإنسان والارهاب كمسوغات للتدخل.

٣ - لا بد من التأكيد على ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة عن حق الدول في التمتع باستقلالها واختيار توجهاتها السياسية والحضارية دون أي تدخل من قوى خارجية، لأن التفريط في هذا الحق بحجة التدخل الإنساني من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لأحكام سياسية تصدرها القوى المهيمنة على الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن فالتأكيد على حق الدول في اختيار توجهها الحضاري ركيزة أساسية من ركائز الشعور بالأمان لدى تلك الدول ووسيلة هامة في إثراء الفكر السياسي الدولي وعدم حصر الفكر السياسي في إطار نمط الديمقراطية التي تمارس في الغرب باعتبارها النظام الأمثل في الحكم.

٤ - تحقيق العدالة لا يتأتى إلا بمراجعة المؤسسات الدولية وكيفية عملها، وقد تظل تلك المؤسسات أسيرة لنفوذ بعض القوى الكبرى، إلا إذا تم الاتفاق على إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن الدائمة وفي حق النقض بحيث يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا لدول العالم وبحيث لا يصبح حق النقض وسيلة لهيمنة قوى بعينها.

٥ - ولعل أهم المقترحات التي يمكن تقديمها في إطار الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي (قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٢٤ (الدورة ٢٥)) هي الالتزام الكامل والجاد بما ورد في متن الإعلان المشار اليه والتأكيد على المبادئ التي تضمنها مثل الفقرات العاملة رقم (٢) و (٤) و (٥) و (٦) و (١٢) من الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي والعمل باستمرار على تقوية تلك المبادئ والتذكير بها والمحافظة عليها.

٦ - ولعله من البديهي أن تحترم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مبادئ الميثاق وأحكامه وأن تتقيد بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها طواعية والتي تكرس احترام الإنسان بوصفه كائنا له حقوق وعليه واجبات.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢]

إن حكومة دولة قطر - في ضوء المستجدات في الساحة الدولية في العامين السالفين - ترى أن أهم وأول ما يجب أن يقوم به المجتمع الدولي من أجل ضمان تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي والصادر في سنة ١٩٧٠ بقرار الجمعية العامة رقم ٢٧٢٤ (الدورة ٢٥) هو أن يقف المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها موقفاً حازماً وفعالاً من العدوان واستخدام القوة لكسب الأراضي وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية في حق شعوب أو جماعات من شعب معين لا لشيء إلا انتماؤهم العرقي أو الديني وهذا كله ما يشهده المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك ويقف أمامه للأسف مكتوف اليدين ولو استمر ذلك لما كان للمعاني السامية التي يحفل بها الإعلان المشار إليه أية قيمة ولما كانت ثمة فائدة من وجود مثل ذلك الإعلان ولا أي داع للبحث عن وسائل ضمان تنفيذه.

- - - - -